

No. 27531. Multilateral

CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD. NEW YORK, 20 NOVEMBER 1989¹

OPTIONAL PROTOCOL TO THE CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD ON THE SALE OF CHILDREN, CHILD PROSTITUTION AND CHILD PORNOGRAPHY. NEW YORK, 25 MAY 2000

RATIFICATION

Bulgaria

Deposit of instrument with the Secretary-General of the United Nations: 12 February 2002

Date of effect: 12 March 2002

Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 12 February 2002

OPTIONAL PROTOCOL TO THE CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD ON THE INVOLVEMENT OF CHILDREN IN ARMED CONFLICT. NEW YORK, 25 MAY 2000

Entry into force : 12 February 2002, in accordance with article 10 (1) (see following page)

Authentic texts : Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish

Registration with the Secretariat of the United Nations : ex officio, 12 February 2002

No. 27531. Multilatéral

CONVENTION RELATIVE AUX DROITS DE L'ENFANT. NEW YORK, 20 NOVEMBRE 1989¹

PROTOCOLE FACULTATIF À LA CONVENTION RELATIVE AUX DROITS DE L'ENFANT, CONCERNANT LA VENTE D'ENFANTS, LA PROSTITUTION DES ENFANTS ET LA PORNOGRAPHIE METTANT EN SCÈNE DES ENFANTS. NEW YORK, 25 MAI 2000

RATIFICATION

Bulgarie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 12 février 2002

Date de prise d'effet : 12 mars 2002

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 février 2002

PROTOCOLE FACULTATIF À LA CONVENTION RELATIVE AUX DROITS DE L'ENFANT, CONCERNANT L'IMPLICATION D'ENFANTS DANS LES CONFLITS ARMÉS. NEW YORK, 25 MAI 2000

Entrée en vigueur : 12 février 2002, conformément au paragraphe 1 de l'article 10 (voir page suivante)

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 février 2002

1. United Nations, Treaty Series Vol. 1577, I-27531 — Nations Unies, Recueil des Traités Vol. 1577, I-27531

Participant	Ratification	
Andorra (with declaration)	30	Apr 2001
Austria (with declaration)	1	Feb 2002
Bangladesh (with declaration)	6	Sep 2000
Canada (with declaration)	7	Jul 2000
Czech Republic (with declaration)	30	Nov 2001
Democratic Republic of the Congo (with declaration)	11	Nov 2001
Holy See (with declaration)	24	Oct 2001
Iceland (with declaration)	1	Oct 2001
Kenya (with declaration)	28	Jan 2002
Monaco (with declaration)	13	Nov 2001
New Zealand (with declaration)	12	Nov 2001
Panama (with declaration)	8	Aug 2001
Romania	10	Nov 2001
Sri Lanka (with declaration)	8	Sep 2000
Viet Nam (with declaration)	20	Dec 2001

Participant	Ratification		
Andorre (avec déclaration)	30	avr	2001
Autriche (avec déclaration)	1	févr	2002
Bangladesh (avec déclaration)	6	sept	2000
Canada (avec déclaration)	7	juil	2000
Islande (avec déclaration)	1	oct	2001
Kenya (avec déclaration)	28	janv	2002
Monaco (avec déclaration)	13	nov	2001
Nouvelle-Zélande (avec déclaration)	12	nov	2001
Panama (avec déclaration)	8	août	2001
Roumanie	10	nov	2001
République démocratique du Congo (avec déclaration)	11	nov	2001
République tchèque (avec déclaration)	30	nov	2001
Saint-Siège (avec déclaration)	24	oct	2001
Sri Lanka (avec déclaration)	8	sept	2000
Viet Nam (avec déclaration)	20	déc	2001

المادة ١٠

- ١ - يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد ثلاثة أشهر من إيداع الصك العاشر من صكوك التصديق أو الانضمام.
- ٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على هذا البروتوكول، أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، يبدأ نفاذ هذا البروتوكول بعد شهر واحد من تاريخ إيداعها صك التصديق أو الانضمام.

المادة ١١

- ١ - يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذا البروتوكول في أي وقت بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بعدها بإعلام الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية وجميع الدول التي وقعت على الاتفاقية. ويصبح الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ استلام الأمين العام للأمم المتحدة للإخطار. ولكن إذا كانت الدولة الطرف المنسحبة تخوض نزاعاً مسلحاً عند انقضاء تلك السنة، لا يبدأ نفاذ الانسحاب قبل انتهاء النزاع المسلح.
- ٢ - لا يترتب على هذا الانسحاب إعفاء الدولة الطرف من التزاماتها بموجب هذا البروتوكول في صدد أي فعل يقع قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً. ولا يخل هذا الانسحاب بأي حال باستمرار النظر في أي مسألة تكون بالفعل قيد النظر أمام اللجنة قبل التاريخ الذي يصبح فيه الانسحاب نافذاً.

المادة ١٢

- ١ - لأي دولة طرف أن تقترح تعديلاً تودعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى إثر ذلك يقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأطراف بالتعديل المقترح، طالباً إليها إعلامه بما إذا كانت تجبذ عقد مؤتمر للدول الأطراف للنظر في المقترحات والتصويت عليها. فإذا حيز ثلث الدول الأطراف على الأقل، في غضون أربعة شهور من تاريخ هذا الإبلاغ، عقد هذا المؤتمر، عقده الأمين العام برعاية الأمم المتحدة. ويعرض أي تعديل تعتمد أغلبية الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في المؤتمر على الجمعية العامة لإقراره.
- ٢ - يبدأ نفاذ التعديل المعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة متى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وقبلته أغلبية ثلثي الدول الأطراف.
- ٣ - متى بدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي قبلته، بينما تظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذا البروتوكول وبأي تعديلات سابقة تكون قد قبلتها.

المادة ١٣

- ١ - يودع هذا البروتوكول، الذي تتساوى نصوصه الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في حجبها في محفوظات الأمم المتحدة.
- ٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة نسخاً مصدقة من هذا البروتوكول إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الموقعة عليها.

- ٢ - تتمتع الدول الأطراف بنشر مبادئ وأحكام هذا البروتوكول على نطاق واسع وتعزيزه بالسبل الملائمة بين البالغين والأطفال على السواء.
- ٣ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لكفالة تسريح الأشخاص المجهدين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما يتناقض مع هذا البروتوكول، أو إعفائهم على نحو آخر من الخدمة. وتوفر الدول الأطراف عند اللزوم كل المساعدة الملائمة لهؤلاء الأشخاص لشفائهم جسدياً ونفسياً ولإعادة إدماجهم اجتماعياً.

المادة ٧

- ١ - تتعاون الدول الأطراف في تنفيذ هذا البروتوكول، بما في ذلك التعاون في منع أي نشاط يناقض البروتوكول وفي إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يقعون ضحايا أفعال تناقض هذا البروتوكول، بما في ذلك من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية. ويتم الاضطلاع بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور مع الدول الأطراف المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.
- ٢ - تقوم الدول الأطراف التي تستطيع تقديم هذه المساعدة بتقديمها من خلال البرامج القائمة المتعددة الأطراف أو الثنائية أو البرامج الأخرى أو من خلال أمور أخرى منها إنشاء صندوق تبرعات وفقاً لقواعد الجمعية العامة.

المادة ٨

- ١ - تقدم كل دولة طرف، في غضون سنتين بعد دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ بالنسبة لها، تقريراً إلى لجنة حقوق الطفل، وتوفر فيه معلومات شاملة عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام البروتوكول، بما في ذلك التدابير المتخذة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاشتراك والتجنيد.
- ٢ - بعد تقديم التقرير الشامل تدرج كل دولة طرف في التقارير التي تقدمها إلى لجنة حقوق الطفل، وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية، أية معلومات إضافية في صدد تنفيذ البروتوكول. وتقدم الدول الأخرى الأطراف في البروتوكول تقريراً كل خمس سنوات.
- ٣ - يجوز للجنة حقوق الطفل أن تطلب من الدول الأطراف تقديم مزيد من المعلومات المتصلة بتنفيذ هذا البروتوكول.

المادة ٩

- ١ - يفتح باب التوقيع على هذا البروتوكول أمام أي دولة طرف في الاتفاقية أو موقعة عليها.
- ٢ - يخضع هذا البروتوكول للتصديق أو بتاح الانضمام إليه لأي دولة. وتودع صكوك التصديق أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣ - يقوم الأمين العام بصفته الوكيل للاتفاقية والبروتوكول بإبلاغ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية وجميع الدول الأطراف التي وقعت عليها بإيداع كل صك من صكوك الإعلان عملاً بالمادة ٣.

٢ - تودع كل دولة طرف إعلاناً ملزماً بعد التصديق على هذا البروتوكول أو الانضمام إليه يتضمن الحد الأدنى للسنة الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية ووصفاً للضمانات التي اعتمدها لمنع فرض هذا التطوع جبراً أو قسراً.

٣ - تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى:

(أ) أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً؛

(ب) أن يتم هذا التجنيد الطوعي بموافقة مستنيرة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص؛

(ج) أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها هذه الخدمة العسكرية؛

(د) أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية.

٤ - لكل دولة طرف أن تعزز إعلانها في أي وقت بإخطار لهذا الغرض يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بإبلاغ جميع الدول الأطراف. ويدخل هذا الإخطار حيز التنفيذ في التاريخ الذي يتلقاه فيه الأمين العام.

٥ - لا ينطبق اشتراط رفع السن المذكور في الفقرة ١ من هذه المادة على المدارس التي تديرها القوات المسلحة في الدول الأطراف أو تقع تحت سيطرتها فمشتياً مع المادتين ٢٨ و ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.

المادة ٤

١ - لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.

٢ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.

٣ - لا يؤثر تطبيق هذه المادة بموجب هذا البروتوكول على المركز القانوني لأي طرف في أي نزاع مسلح.

المادة ٥

ليس في هذا البروتوكول ما يجوز تفسيره بأنه يستبعد الأحكام الواردة في قانون دولة طرف أو في الصكوك الدولية والقانون الإنساني الدولي والتي تفضي بقدر أكبر إلى إعمال حقوق الطفل.

المادة ٦

١ - تتخذ كل دولة طرف جميع التدابير اللازمة القانونية والإدارية وغيرها من التدابير لكفالة فعالية تنفيذ وإعمال أحكام البروتوكول في نطاق ولايتها.

وإذا تدين ببالغ القلق تجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم داخل وعبر الحدود الوطنية في الأعمال الحربية من جانب المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة، وإذا تعترف بمسؤولية القائمين بتجنيد الأطفال وتدريبهم واستخدامهم في هذا الصدد،

وإذا تذكروا بالتزام كل طرف في أي نزاع مسلح بالتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي،

وإذا تشددوا على أن هذا البروتوكول لا يخل بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بما فيها المادة ٥١ والمعايير ذات الصلة في القانون الإنساني،

وإذا تضع في اعتبارها أن أوضاع السلم والأمن بالاستناد إلى الاحترام التام للمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق والتقيد بصكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق أوضاع لا غنى عنها لحماية الأطفال حماية تامة ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي،

وإذا تعترف بالاحتياجات الخاصة لهؤلاء الأطفال المعرضين بصورة خاصة للتجنيد أو الاستخدام في الأعمال الحربية بما يخالف هذا البروتوكول نظراً لوضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو نظراً لجنسهم،

وإذا لا يهيب عن بالها ضرورة مراعاة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة،

والتناحاً منها بضرورة تقوية التعاون الدولي على تنفيذ هذا البروتوكول فضلاً عن إعادة التأهيل البدني والنفسي وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة،

وإذا تشجعوا على اشتراك المجتمع، وخاصة اشتراك الأطفال والضحايا من الأطفال، في نشر المعلومات والبرامج التعليمية المتعلقة بتنفيذ البروتوكول،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة ١

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية.

المادة ٢

تكفل الدول الأطراف عدم محضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر للتجنيد الإجباري في قواتها المسلحة.

المادة ٣

١ - ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن تطوع الأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، أخذة في الاعتبار المبادئ الواردة في تلك المادة، ومعترفة بحق الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في حماية خاصة بموجب الاتفاقية.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

إن الدول الأطراف في هذا البروتوكول،

إذ يشجعها التأيد الساحق لاتفاقية حقوق الطفل^(١) مما يدل على الالتزام الواسع بالعمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها،

وإذ تؤكد من جديد أن حقوق الأطفال تتطلب حماية خاصة، وتستدعي الاستمرار في تحسين حالة الأطفال دون تمييز، فضلاً عن تنشئتهم وتربيتهم في كنف السلم والأمن،

وإذ تشعر بالقلق لما للمنازعات المسلحة من تأثير ضار ومتفش على الأطفال وما لهذا الوضع من عواقب في الأجل الطويل على استدامة السلم والأمن والتنمية،

وإذ تدق استهداف الأطفال في حالات المنازعات المسلحة والهجمات المباشرة على أهداف محمية بموجب القانون الدولي، بما فيها أماكن تتسم عموماً بتواجد كبير للأطفال مثل المدارس والمستشفيات،

وإذ تلاحظ اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وخاصة إدراجها التحديد الإلزامي أو الطوعي للأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للاشتراك النشط في الأعمال الحربية بوصفه جريمة حرب في المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية على السواء،

وإذ تعتبر لذلك أن مواصلة تعزيز أعمال الحقوق المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل يتطلب زيادة حماية الأطفال من الاشتراك في المنازعات المسلحة،

وإذ تلاحظ أن المادة ١ من اتفاقية حقوق الطفل تحدد أن المقصود بالطفل، لأغراض تلك الاتفاقية، هو كل إنسان يقل عمره عن ١٨ سنة ما لم يكن بلغ سن الرشد قبل ذلك. بموجب القانون المنطبق على الطفل،

واقتراعاً منها بأن بروتوكولاً اختياريّاً لاتفاقية يرفع السن التي يمكن عندها تجنيد الأشخاص في القوات المسلحة واشتراكهم في الأعمال الحربية سيسهم مساهمة فعالة في تنفيذ المبدأ الذي يقضي بأن تكون مصالح الطفل الفضلى اعتباراً أولياً في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أوصى في جملة أمور بأن تتخذ أطراف النزاع كل الخطوات الممكنة لضمان عدم اشتراك الأطفال دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية،

وإذ ترحب باعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، بالإجماع في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهي الاتفاقية التي تحظر، ضمن جملة أمور، التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في المنازعات المسلحة.

**《儿童权利公约》
关于儿童卷入武装冲突问题的任择议定书**



联合国
2000 年

最严重关切并谴责有别于国家武装部队的武装团体在国内和跨越国境招募、培训和使用儿童参加敌对行动，并确认招募、培训和使用儿童者在此方面所负的责任，

回顾武装冲突各当事方均有义务遵守国际人道主义法律的规定，

强调本议定书不损害《联合国宪章》、包括其第 51 条所载的宗旨和原则以及有关的人道主义法律规则，

铭记以充分尊重《宪章》的宗旨和原则以及遵守适用的人权文书为基础的和平与安全是充分保护儿童必要条件，在武装冲突和外国占领期间尤其如此，

确认因其经济或社会状况或性别特别容易被人在违背本议定书的情况下招募或用于敌对行动的儿童的特殊需要，

意识到需要考虑儿童卷入武装冲突的经济、社会和政治根源，

深信需要加强国际合作，帮助受武装冲突之害的儿童恢复身心健康和与社会重新融合，

鼓励当地社区、尤其是儿童和受害儿童参与传播和落实与本议定书有关的宣传和方案，

兹协议如下：

第 1 条

缔约国应采取一切可行措施，确保未满 18 岁的武装部队成员不直接参加敌对行动。

第 2 条

缔约国应确保未满 18 岁的人不被强制征募加入其武装部队。

第 3 条

1. 缔约国在考虑到《儿童权利公约》1 第 38 条所载原则，并确认未满 18 岁的人根据《儿童权利公约》有权获得特别保护的情况下，应提高该条第 3 款所述个人志

愿应征加入本国武装部队的最低年龄。

2. 各缔约国在批准或加入本议定书时应交存一份约束性声明，公布它允许志愿应征加入本国武装部队的最低年龄，并阐述它采取的确保不强迫或强制进行此类征募的保障措施。

3. 允许 18 岁以下的人志愿应征加入本国武装部队的缔约国应维持各项保障措施，至少确保：

- (a) 此种应征确实是自愿的；
- (b) 此种应征得到本人父母或法定监护人的知情同意；
- (c) 向这些人充分通报此类兵役所涉的责任；以及
- (d) 在被接纳服本国兵役之前，这些人需提供可靠的年龄证明。

4. 各缔约国可通过向联合国秘书长发出具有此类内容的通知、由其通报所有缔约国的方式，随时加强其声明。此种通知在秘书长收到当日起生效。

5. 本条第 1 款中关于提高入伍年龄的规定不适用于缔约国武装部队依据《儿童权利公约》第 28 和第 29 条经营或控制的学校。

第 4 条

- 1. 有别于国家武装部队的武装团体在任何情况下均不得招募或在敌对行动中使用未满 18 岁的人。
- 2. 缔约国应采取一切可行措施防止此种招募和使用，包括采取必要的法律措施禁止和惩治这种行为。
- 3. 议定书本条的适用不影响武装冲突任何一方的法律地位。

第 5 条

本议定书的任何规定均不得被解释为排斥更有利于实现儿童权利的缔约国法律或国际文书和国际人道主义法律中的规定。

第 6 条

1. 每一缔约国应采取一切必要的法律、行政和其它措施，确保在其管辖范围内有效落实和实施本议定书的规定。
2. 缔约国承诺通过适当方式向成人和儿童广泛宣传和倡导本议定书的各项原则和规定。
3. 缔约国应采取一切可行措施，确保在违背本议定书的情况下招募或用于敌对行动的、属其管辖的人员退伍或以其它方式退役。缔约国在必要时应向这些人提供一切适当协助，协助其恢复身心健康和与社会重新融合。

第 7 条

1. 缔约国应在执行本议定书，包括在防止违背本议定书的任何活动以及违反本议定书行为受害者获得康复和与社会重新融合方面相互合作，包括实行技术合作和提供资金援助。实施此类援助和合作时，有关缔约国和有关国际组织之间将相互磋商。
2. 能够这样做的缔约国应通过现有的多边、双边或其它方案或通过按联合国大会规则设立的自愿基金提供这种协助。

第 8 条

1. 各缔约国应在议定书对其生效两年内向儿童权利委员会提交一份报告，全面阐述其为落实议定书的规定而采取的措施，包括执行参加和征募条款而采取的措施的情况。
2. 提交全面报告后，各缔约国应在根据《公约》第 44 条提交儿童权利委员会的报告中，提供与落实议定书有关的任何进一步情况。议定书的其他缔约国应每隔五年提交一份报告。
3. 儿童权利委员会可要求缔约国提供与落实本议定书有关的进一步情况。

第 9 条

1. 本议定书开放供成为《公约》缔约国或已签署《公约》的任何国家签署。
2. 本议定书听由任何国家批准或开放供任何国家加入。批准书或加入书应交存联合国秘书长。
3. 秘书长应以《公约》和议定书保管人的身份，向《公约》所有缔约国和已签署公约的所有国家通报根据第 13 条送交的每一份声明。

第 10 条

1. 本议定书应在第十份批准书或加入书交存之日起三个月后生效。
2. 对于在本议定书生效后才批准或加入的国家，本议定书应在其批准书或加入书交存之日起一个月后生效。

第 11 条

1. 任何缔约国均可在任何时候书面通知秘书长退出本议定书，秘书长应随即通知《公约》其他缔约国和签署《公约》的所有国家。退约应于联合国秘书长收到通知之日起一年后生效。但是，如果在该年结束时退约国家正处于武装冲突之中，武装冲突终止之前退约则不生效。
2. 此类退约不解除缔约国按照本议定书对退约生效日期前发生的任何行为所承担的义务。退约也绝不影响委员会继续审议在退约生效日前业已开始审议的任何事项。

第 12 条

1. 凡缔约国均可提出修正案，将其呈交联合国秘书长。秘书长接悉后应将拟议修正案转发各缔约国，并请它们表明是否希望召开一次缔约国会议来审议和表决该提案。如果在此类来文发出的四个月内，至少有三分之一的缔约国赞成召开这一会议，秘书长应该在联合国的主持下召开会议。修正案获得出席会议并表决的大多数缔约国通过，则提交大会批准。

2. 根据本条第 1 款通过的修正案，在获得联合国大会批准，并得到三分之二缔约国接受后，方可生效。

3. 修正案生效后，对接受的缔约国具有约束力，其它缔约国仍然遵行本议定书和它们此前接受的修正案。

第 13 条

1. 本议定书的阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力。本议定书应交存联合国档案库。

2. 联合国秘书长应将本议定书经核证的副本转交给《公约》的所有缔约国和已签署《公约》的所有国家。

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

OPTIONAL PROTOCOL TO THE CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD ON THE INVOLVEMENT OF CHILDREN IN ARMED CONFLICT

The States Parties to the present Protocol,

Encouraged by the overwhelming support for the Convention on the Rights of the Child, demonstrating the widespread commitment that exists to strive for the promotion and protection of the rights of the child,

Reaffirming that the rights of children require special protection, and calling for continuous improvement of the situation of children without distinction, as well as for their development and education in conditions of peace and security,

Disturbed by the harmful and widespread impact of armed conflict on children and the long-term consequences this has for durable peace, security and development,

Condemning the targeting of children in situations of armed conflict and direct attacks on objects protected under international law, including places generally having a significant presence of children, such as schools and hospitals,

Noting the adoption of the Statute of the International Criminal Court and, in particular, its inclusion as a war crime of conscripting or enlisting children under the age of 15 years or using them to participate actively in hostilities in both international and non-international armed conflicts,

Considering, therefore, that to strengthen further the implementation of rights recognized in the Convention on the Rights of the Child there is a need to increase the protection of children from involvement in armed conflict,

Noting that article 1 of the Convention on the Rights of the Child specifies that, for the purposes of that Convention, a child means every human being below the age of 18 years unless, under the law applicable to the child, majority is attained earlier,

Convinced that an optional protocol to the Convention raising the age of possible recruitment of persons into armed forces and their participation in hostilities will contribute effectively to the implementation of the principle that the best interests of the child are to be a primary consideration in all actions concerning children,

Noting that the twenty-sixth international Conference of the Red Cross and Red Crescent in December 1995 recommended, *inter alia*, that parties to conflict take every feasible step to ensure that children under the age of 18 years do not take part in hostilities,

Welcoming the unanimous adoption, in June 1999, of International Labour Organization Convention No. 182 on the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour, which prohibits, *inter alia*, forced or compulsory recruitment of children for use in armed conflict,

Condemning with the gravest concern the recruitment, training and use within and across national borders of children in hostilities by armed groups distinct from the armed forces of a State, and recognizing the responsibility of those who recruit, train and use children in this regard,

Recalling the obligation of each party to an armed conflict to abide by the provisions of international humanitarian law,

Stressing that this Protocol is without prejudice to the purposes and principles contained in the Charter of the United Nations, including Article 51, and relevant norms of humanitarian law,

Bearing in mind that conditions of peace and security based on full respect of the purposes and principles contained in the Charter and observance of applicable human rights instruments are indispensable for the full protection of children, in particular during armed conflicts and foreign occupation,

Recognizing the special needs of those children who are particularly vulnerable to recruitment or use in hostilities contrary to this Protocol owing to their economic or social status or gender,

Mindful of the necessity of taking into consideration the economic, social and political root causes of the involvement of children in armed conflicts,

Convinced of the need to strengthen international cooperation in the implementation of this Protocol, as well as the physical and psychosocial rehabilitation and social reintegration of children who are victims of armed conflict,

Encouraging the participation of the community and, in particular, children and child victims in the dissemination of informational and educational programmes concerning the implementation of the Protocol,

Have agreed as follows:

Article 1

States Parties shall take all feasible measures to ensure that members of their armed forces who have not attained the age of 18 years do not take a direct part in hostilities.

Article 2

States Parties shall ensure that persons who have not attained the age of 18 years are not compulsorily recruited into their armed forces.

Article 3

1. States Parties shall raise the minimum age for the voluntary recruitment of persons into their national armed forces from that set out in article 38, paragraph 3, of the Convention on the Rights of the Child, taking account of the principles contained in that article and recognizing that under the Convention persons under 18 are entitled to special protection.

2. Each State Party shall deposit a binding declaration upon ratification of or accession to this Protocol that sets forth the minimum age at which it will permit voluntary recruitment into its national armed forces and a description of the safeguards that it has adopted to ensure that such recruitment is not forced or coerced.

3. States Parties that permit voluntary recruitment into their national armed forces under the age of 18 shall maintain safeguards to ensure, as a minimum, that:

- (a) Such recruitment is genuinely voluntary;
- (b) Such recruitment is done with the informed consent of the person's parents or legal guardians;
- (c) Such persons are fully informed of the duties involved in such military service;
- (d) Such persons provide reliable proof of age prior to acceptance into national military service.

4. Each State Party may strengthen its declaration at any time by notification to that effect addressed to the Secretary-General of the United Nations, who shall inform all States Parties. Such notification shall take effect on the date on which it is received by the Secretary-General.

5. The requirement to raise the age in paragraph 1 of the present article does not apply to schools operated by or under the control of the armed forces of the States Parties, in keeping with articles 28 and 29 of the Convention on the Rights of the Child.

Article 4

1. Armed groups that are distinct from the armed forces of a State should not, under any circumstances, recruit or use in hostilities persons under the age of 18 years.

2. States Parties shall take all feasible measures to prevent such recruitment and use, including the adoption of legal measures necessary to prohibit and criminalize such practices.

3. The application of the present article under this Protocol shall not affect the legal status of any party to an armed conflict.

Article 5

Nothing in the present Protocol shall be construed as precluding provisions in the law of a State Party or in international instruments and international humanitarian law that are more conducive to the realization of the rights of the child.

Article 6

1. Each State Party shall take all necessary legal, administrative and other measures to ensure the effective implementation and enforcement of the provisions of this Protocol within its jurisdiction.

2. States Parties undertake to make the principles and provisions of the present Protocol widely known and promoted by appropriate means, to adults and children alike.

3. States Parties shall take all feasible measures to ensure that persons within their jurisdiction recruited or used in hostilities contrary to this Protocol are demobilized or otherwise released from service. States Parties shall, when necessary, accord to these persons

all appropriate assistance for their physical and psychological recovery and their social re-integration.

Article 7

1. States Parties shall cooperate in the implementation of the present Protocol, including in the prevention of any activity contrary to the Protocol and in the rehabilitation and social reintegration of persons who are victims of acts contrary to this Protocol, including through technical cooperation and financial assistance. Such assistance and cooperation will be undertaken in consultation with concerned States Parties and relevant international organizations.

2. States Parties in a position to do so shall provide such assistance through existing multilateral, bilateral or other programmes, or, *inter alia*, through a voluntary fund established in accordance with the rules of the General Assembly.

Article 8

1. Each State Party shall submit, within two years following the entry into force of the Protocol for that State Party, a report to the Committee on the Rights of the Child providing comprehensive information on the measures it has taken to implement the provisions of the Protocol, including the measures taken to implement the provisions on participation and recruitment.

2. Following the submission of the comprehensive report, each State Party shall include in the reports they submit to the Committee on the Rights of the Child, in accordance with article 44 of the Convention, any further information with respect to the implementation of the Protocol. Other States Parties to the Protocol shall submit a report every five years.

3. The Committee on the Rights of the Child may request from States Parties further information relevant to the implementation of this Protocol.

Article 9

1. The present Protocol is open for signature by any State that is a party to the Convention or has signed it.

2. The present Protocol is subject to ratification and is open to accession by any State. Instruments of ratification or accession shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.

3. The Secretary-General, in his capacity as depositary of the Convention and the Protocol, shall inform all States Parties to the Convention and all States that have signed the Convention of each instrument of declaration pursuant to article 13.

Article 10

1. The present Protocol shall enter into force three months after the deposit of the tenth instrument of ratification or accession.

2. For each State ratifying the present Protocol or acceding to it after its entry into force, the present Protocol shall enter into force one month after the date of the deposit of its own instrument of ratification or accession.

Article 11

1. Any State Party may denounce the present Protocol at any time by written notification to the Secretary-General of the United Nations, who shall thereafter inform the other States Parties to the Convention and all States that have signed the Convention. The denunciation shall take effect one year after the date of receipt of the notification by the Secretary-General. If, however, on the expiry of that year the denouncing State Party is engaged in armed conflict, the denunciation shall not take effect before the end of the armed conflict.

2. Such a denunciation shall not have the effect of releasing the State Party from its obligations under the present Protocol in regard to any act that occurs prior to the date on which the denunciation becomes effective. Nor shall such a denunciation prejudice in any way the continued consideration of any matter that is already under consideration by the Committee prior to the date on which the denunciation becomes effective.

Article 12

1. Any State Party may propose an amendment and file it with the Secretary-General of the United Nations. The Secretary-General shall thereupon communicate the proposed amendment to States Parties, with a request that they indicate whether they favour a conference of States Parties for the purpose of considering and voting upon the proposals. In the event that, within four months from the date of such communication, at least one third of the States Parties favour such a conference, the Secretary-General shall convene the conference under the auspices of the United Nations. Any amendment adopted by a majority of States Parties present and voting at the conference shall be submitted to the General Assembly for approval.

2. An amendment adopted in accordance with paragraph 1 of the present article shall enter into force when it has been approved by the General Assembly of the United Nations and accepted by a two-thirds majority of States Parties.

3. When an amendment enters into force, it shall be binding on those States Parties that have accepted it, other States Parties still being bound by the provisions of the present Protocol and any earlier amendments that they have accepted.

Article 13

1. The present Protocol, of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall be deposited in the archives of the United Nations.

2. The Secretary-General of the United Nations shall transmit certified copies of the present Protocol to all States Parties to the Convention and all States that have signed the Convention.

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

PROTOCOLE FACULTATIF À LA CONVENTION RELATIVE AUX DROITS DE L'ENFANT, CONCERNANT L'IMPLICATION D'ENFANTS DANS LES CONFLITS ARMÉS

Les États Parties au présent Protocole,

Encouragés par l'appui considérable recueilli par la Convention relative aux droits de l'enfant¹, qui dénote une volonté générale d'œuvrer pour la promotion et la protection des droits de l'enfant,

Réaffirmant que les droits des enfants doivent être spécialement protégés et lançant un appel pour que la situation des enfants, sans distinction, soit sans cesse améliorée et qu'ils puissent s'épanouir et être éduqués dans des conditions de paix et de sécurité,

Troublés par les effets préjudiciables et étendus des conflits armés sur les enfants et leurs répercussions à long terme sur le maintien d'une paix, d'une sécurité et d'un développement durables,

Condamnant le fait que des enfants soient pris pour cible dans des situations de conflit armé ainsi que les attaques directes de lieux protégés par le droit international, notamment des endroits où se trouvent généralement de nombreux enfants, comme les écoles et les hôpitaux,

Prenant acte de l'adoption du Statut de la Cour pénale internationale, qui inclut en particulier parmi les crimes de guerre, dans les conflits armés tant internationaux que non internationaux, le fait de procéder à la conscription ou à l'enrôlement d'enfants de moins de 15 ans dans les forces armées nationales ou de les faire participer activement à des hostilités,

Considérant par conséquent que, pour renforcer davantage les droits reconnus dans la Convention relative aux droits de l'enfant, il importe d'accroître la protection des enfants contre toute implication dans les conflits armés,

Notant que l'article premier de la Convention relative aux droits de l'enfant spécifie qu'au sens de ladite Convention, un enfant s'entend de tout être humain âgé de moins de 18 ans, sauf si la majorité est atteinte plus tôt en vertu de la législation qui lui est applicable,

Convaincus que l'adoption d'un protocole facultatif se rapportant à la Convention, qui relèverait l'âge minimum de l'enrôlement éventuel dans les forces armées et de la participation aux hostilités, contribuera effectivement à la mise en œuvre du principe selon lequel l'intérêt supérieur de l'enfant doit être une considération primordiale dans toutes les décisions le concernant,

Notant que la vingt-sixième Conférence internationale de la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge tenue en décembre 1995 a recommandé, notamment, que les parties à un conflit prennent toutes les mesures possibles pour éviter que des enfants de moins de 18 ans ne prennent part aux hostilités,

Se félicitant de l'adoption par consensus, en juin 1999, de la Convention No 182 (1999) de l'Organisation internationale du Travail concernant l'interdiction des pires formes de tra-

vail des enfants et l'action immédiate en vue de leur élimination, qui interdit l'enrôlement forcé ou obligatoire des enfants en vue de leur utilisation dans des conflits armés,

Condamnant avec une profonde inquiétude l'enrôlement, l'entraînement et l'utilisation en deçà et au-delà des frontières nationales d'enfants dans les hostilités par des groupes armés distincts des forces armées d'un État, et reconnaissant la responsabilité des personnes qui recrutent, forment et utilisent des enfants à cet égard,

Rappelant l'obligation pour toute partie à un conflit armé de se conformer aux dispositions du droit international humanitaire,

Soulignant que le présent Protocole est sans préjudice des buts et principes énoncés dans la Charte des Nations Unies, notamment à l'Article 51, et des normes pertinentes du droit humanitaire,

Tenant compte du fait que des conditions de paix et de sécurité fondées sur le respect intégral des buts et principes de la Charte des Nations Unies et le respect des instruments relatifs aux droits de l'homme applicables sont essentiels à la pleine protection des enfants, en particulier pendant les conflits armés et sous une occupation étrangère,

Conscients des besoins particuliers des enfants qui, en raison de leur situation économique et sociale ou de leur sexe, sont particulièrement vulnérables à l'enrôlement ou à l'utilisation dans des hostilités en violation du présent Protocole,

Conscients également de la nécessité de prendre en considération les causes économiques, sociales et politiques profondes de la participation des enfants aux conflits armés,

Convaincus de la nécessité de renforcer la coopération internationale pour assurer la réadaptation physique et psychosociale et la réinsertion sociale des enfants qui sont victimes de conflits armés,

Encourageant la participation des communautés et, en particulier, des enfants et des enfants victimes, à la diffusion de l'information et aux programmes d'éducation concernant l'application du présent Protocole,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Les États Parties prennent toutes les mesures possibles dans la pratique pour veiller à ce que les membres de leurs forces armées qui n'ont pas atteint l'âge de 18 ans ne participent pas directement aux hostilités.

Article 2

Les États Parties veillent à ce que les personnes n'ayant pas atteint l'âge de 18 ans ne fassent pas l'objet d'un enrôlement obligatoire dans leurs forces armées.

Article 3

1. Les États Parties relèvent en années l'âge minimum de l'engagement volontaire dans leurs forces armées nationales par rapport à celui fixé au paragraphe 3 de l'article 38 de la Convention relative aux droits de l'enfant, en tenant compte des principes inscrits dans ledit article et en reconnaissant qu'en vertu de la Convention, les personnes âgées de moins de 18 ans ont droit à une protection spéciale.

2. Chaque État Partie dépose, lors de la ratification du présent Protocole ou de l'adhésion à cet instrument, une déclaration contraignante indiquant l'âge minimum à partir duquel il autorise l'engagement volontaire dans ses forces armées nationales et décrivant les garanties qu'il a prévues pour veiller à ce que cet engagement ne soit pas contracté de force ou sous la contrainte.

3. Les États Parties qui autorisent l'engagement volontaire dans leurs forces armées nationales avant l'âge de 18 ans mettent en place des garanties assurant, au minimum, que :

- a) Cet engagement soit effectivement volontaire;
- b) Cet engagement ait lieu avec le consentement, en connaissance de cause, des parents ou gardiens légaux de l'intéressé;
- c) Les personnes engagées soient pleinement informées des devoirs qui s'attachent au service militaire national;
- d) Ces personnes fournissent une preuve fiable de leur âge avant d'être admises audit service.

4. Tout État Partie peut, à tout moment, renforcer sa déclaration par voie de notification à cet effet adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, qui en informe tous les autres États Parties. Cette notification prend effet à la date à laquelle elle est reçue par le Secrétaire général.

5. L'obligation de relever l'âge minimum de l'engagement volontaire visée au paragraphe 1 du présent article ne s'applique pas aux établissements scolaires placés sous l'administration ou le contrôle des forces armées des États Parties, conformément aux articles 28 et 29 de la Convention relative aux droits de l'enfant.

Article 4

1. Les groupes armés qui sont distincts des forces armées d'un État ne devraient en aucune circonstance enrôler ni utiliser dans les hostilités des personnes âgées de moins de 18 ans.

2. Les États Parties prennent toutes les mesures possibles dans la pratique pour empêcher l'enrôlement et l'utilisation de ces personnes, notamment les mesures d'ordre juridique voulues pour interdire et sanctionner pénalement ces pratiques.

3. L'application du présent article du Protocole est sans effet sur le statut juridique de toute partie à un conflit armé.

Article 5

Aucune disposition du présent Protocole ne peut être interprétée comme empêchant l'application de dispositions de la législation d'un État Partie, d'instruments internationaux et du droit international humanitaire plus propices à la réalisation des droits de l'enfant.

Article 6

1. Chaque État Partie prend toutes les mesures d'ordre juridique, administratif et autre voulues pour assurer l'application et le respect effectifs des dispositions du présent Protocole dans les limites de sa compétence.

2. Les États Parties s'engagent à faire largement connaître les principes et dispositions du présent Protocole, aux adultes comme aux enfants, à l'aide de moyens appropriés.

3. Les États Parties prennent toutes les mesures possibles dans la pratique pour veiller à ce que les personnes relevant de leur compétence qui sont enrôlées ou utilisées dans des hostilités en violation du présent Protocole soient démobilisées ou de quelque autre manière libérées des obligations militaires. Si nécessaire, les États Parties accordent à ces personnes toute l'assistance appropriée en vue de leur réadaptation physique et psychologique et de leur réinsertion sociale.

Article 7

1. Les États Parties coopèrent à l'application du présent Protocole, notamment pour la prévention de toute activité contraire à ce dernier et pour la réadaptation et la réinsertion sociale des personnes qui sont victimes d'actes contraires au présent Protocole, y compris par une coopération technique et une assistance financière. Cette assistance et cette coopération se feront en consultation avec les États Parties concernés et les organisations internationales compétentes.

2. Les États Parties qui sont en mesure de le faire fournissent cette assistance par l'entremise des programmes multilatéraux, bilatéraux ou autres déjà en place ou, le cas échéant, dans le cadre d'un fonds de contributions volontaires constitué conformément aux règles établies par l'Assemblée générale.

Article 8

1. Chaque État Partie présente, dans les deux années qui suivent l'entrée en vigueur du présent Protocole en ce qui le concerne, un rapport au Comité des droits de l'enfant contenant des renseignements détaillés sur les mesures qu'il a prises pour donner effet aux dispositions du présent Protocole, notamment celles concernant la participation et l'enrôlement.

2. Après la présentation du rapport détaillé, chaque État Partie inclut dans les rapports qu'il présente au Comité des droits de l'enfant conformément à l'article 44 de la Convention tout complément d'information concernant l'application du présent Protocole. Les autres États Parties au Protocole présentent un rapport tous les cinq ans.

3. Le Comité des droits de l'enfant peut demander aux États Parties un complément d'information concernant l'application du présent Protocole.

Article 9

1. Le présent Protocole est ouvert à la signature de tout État qui est Partie à la Convention ou qui l'a signée.

2. Le présent Protocole est soumis à la ratification et est ouvert à l'adhésion de tout État. Les instruments de ratification ou d'adhésion sont déposés auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies.

3. Le Secrétaire général, en sa qualité de dépositaire de la Convention et du Protocole, informe tous les États Parties à la Convention et tous les États qui ont signé la Convention du dépôt de chaque déclaration en vertu de l'article 13.

Article 10

1. Le présent Protocole entrera en vigueur trois mois après la date de dépôt du dixième instrument de ratification ou d'adhésion.

2. Pour chacun des États qui ratifieront le présent Protocole ou qui y adhéreront après son entrée en vigueur, ledit Protocole entrera en vigueur un mois après la date du dépôt par cet État de son instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 11

1. Tout État Partie peut, à tout moment, dénoncer le présent Protocole par voie de notification écrite adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies, qui en informera les autres États Parties à la Convention et tous les États qui ont signé la Convention. La dénonciation prendra effet un an après la date à laquelle le Secrétaire général en aura reçu notification. Toutefois, si à l'expiration de ce délai d'un an, l'État Partie auteur de la dénonciation est engagé dans un conflit armé, celle-ci ne prendra pas effet avant la fin dudit conflit.

2. Cette dénonciation ne saurait dégager l'État Partie de ses obligations en vertu du présent Protocole à raison de tout acte accompli avant la date à laquelle la dénonciation prend effet, pas plus qu'elle ne compromet en quelque manière que ce soit la poursuite de l'examen de toute question dont le Comité serait saisi avant la date de prise d'effet de la dénonciation.

Article 12

1. Tout État Partie peut proposer un amendement et en déposer le texte auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies. Celui-ci communique alors la proposition d'amendement aux États Parties, en leur demandant de lui faire savoir s'ils sont favorables à la convocation d'une conférence des États Parties en vue de l'examen de la proposition et de sa mise aux voix. Si, dans les quatre mois qui suivent la date de cette com-

munication, un tiers au moins des États Parties se prononcent en faveur de la convocation d'une telle conférence, le Secrétaire général convoque la Conférence sous les auspices de l'Organisation des Nations Unies. Tout amendement adopté par la majorité des États Parties présents et votants à la conférence est soumis à l'Assemblée générale pour approbation.

2. Tout amendement adopté conformément aux dispositions du paragraphe 1 du présent article entre en vigueur lorsqu'il a été approuvé par l'Assemblée générale des Nations Unies et accepté par une majorité des deux tiers des États Parties.

3. Lorsqu'un amendement entre en vigueur, il a force obligatoire pour les États Parties qui l'ont accepté, les autres États Parties demeurant liés par les dispositions du présent Protocole et par tous amendements antérieurs acceptés par eux.

Article 13

1. Le présent Protocole, dont les textes anglais, arabe, chinois, espagnol, français et russe font également foi, sera déposé aux archives de l'Organisation des Nations Unies.

2. Le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies fera parvenir une copie certifiée conforme du présent Protocole à tous les États Parties à la Convention et à tous les États qui ont signé la Convention.

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ФАКУЛЬТАТИВНЫЙ ПРОТОКОЛ К КОНВЕНЦИИ О ПРАВАХ РЕБЕНКА, КАСАЮЩИЙСЯ УЧАСТИЯ ДЕТЕЙ В ВООРУЖЕННЫХ КОНФЛИКТАХ

Государства — участники настоящего Протокола,

будучи воодушевлены повсеместной поддержкой Конвенции о правах ребенка, свидетельствующей о широко распространенной готовности служить делу поощрения и защиты прав ребенка,

вновь подтверждая, что права детей нуждаются в особой защите, и призывая к обеспечению постоянного улучшения положения детей без какого бы то ни было различия, а также их развития и образования в обстановке мира и безопасности,

будучи обеспокоены пагубным и широкомасштабным воздействием вооруженных конфликтов на детей, а также их долгосрочными последствиями для прочного мира, безопасности и развития,

осуждая посягательства на детей в условиях вооруженного конфликта, а также непосредственные нападения на объекты, охраняемые в соответствии с международным правом, в том числе на места, в которых обычно присутствует большое количество детей, такие, как школы и больницы,

отмечая принятие Статута Международного уголовного суда, и в частности квалификацию в нем в качестве военного преступления действий, связанных с призывом на военную службу или мобилизацией детей, не достигших 15-летнего возраста, или с их активным использованием в военных действиях в рамках как международных, так и немеждународных вооруженных конфликтов,

считая, таким образом, что в целях содействия более эффективному осуществлению прав, признанных в Конвенции о правах ребенка, необходимо усилить защиту детей от участия в вооруженных конфликтах,

отмечая, что статья 1 Конвенции о правах ребенка предусматривает, что для целей этой Конвенции ребенком является каждое человеческое существо до достижения 18-летнего возраста, если по закону, применимому к данному ребенку, он не достигает совершеннолетия ранее,

будучи убеждены, что факультативный протокол к Конвенции, повышающий возраст возможного призыва лиц в вооруженные силы и их участия в военных действиях, будет эффективным образом способствовать осуществлению принципа, согласно которому во всех действиях, касающихся детей, первоочередное внимание должно уделяться наилучшему обеспечению интересов ребенка,

отмечая, что двадцать шестая Международная конференция Красного Креста и Красного Полумесяца, состоявшаяся в декабре 1995 года, рекомендовала, в частности, сторонам конфликтов предпринимать любые возможные шаги в целях обеспечения того, чтобы дети, не достигшие 18-летнего возраста, не принимали участия в военных действиях,

приветствуя единодушное принятие в июне 1999 года Конвенции Международной организации труда № 182 о запрещении и немедленных мерах по искоренению наихудших форм детского труда, которая запрещает, в частности, принудительную или обязательную вербовку детей для использования их в вооруженных конфликтах,

осуждая с самой глубокой озабоченностью вербовку, обучение и использование внутри государства и за его пределами детей в военных действиях вооруженными группами, отличными от вооруженных сил государства, и признавая ответственность тех, кто вербует, обучает и использует детей с этой целью,

напоминая об обязательстве каждой стороны вооруженного конфликта соблюдать положения международного гуманитарного права,

подчеркивая, что настоящий Протокол не наносит ущерба целям и принципам, содержащимся в Уставе Организации Объединенных Наций, включая статью 51, и соответствующим нормам гуманитарного права,

принимая во внимание, что обстановка мира и безопасности, основанная на полном уважении целей и принципов, изложенных в Уставе, и на соблюдении применимых договоров в области прав человека, является неременным условием для полной защиты детей, в частности во время вооруженных конфликтов и иностранной оккупации,

признавая особые потребности детей, которые являются особенно уязвимыми по отношению к их вербовке и использованию в военных действиях вопреки настоящему Протоколу в связи с их экономическим или социальным положением или полом,

памятуя о необходимости учитывать экономические, социальные и политические причины участия детей в вооруженных конфликтах,

будучи убеждены в необходимости укрепления международного сотрудничества в осуществлении настоящего Протокола, а также в деле физической и психосоциальной реабилитации и социальной реинтеграции детей, являющихся жертвами вооруженных конфликтов,

поощряя участие общества, и в частности детей и детей, являющихся жертвами, в распространении информации и образовательных программах, касающихся осуществления Протокола,

договорились о нижеследующем:

Статья 1

Государства-участники принимают все возможные меры для обеспечения того, чтобы военнослужащие их вооруженных сил, не достигшие 18-летнего возраста, не принимали прямого участия в военных действиях.

Статья 2

Государства-участники обеспечивают, чтобы лица, не достигшие 18-летнего возраста, не подлежали обязательному призыву в их вооруженные силы.

Статья 3

1. Государства-участники повышают минимальный возраст добровольного призыва лиц в их национальные вооруженные силы по сравнению с возрастом, указанным в пункте 3 статьи 38 Конвенции о правах ребенка¹, учитывая принципы, содержащиеся в этой статье, и признавая, что в соответствии с Конвенцией лица, не достигшие 18 лет, имеют право на особую защиту.

2. Каждое государство-участник при ратификации настоящего Протокола или присоединении к нему сдает на хранение имеющее обязательный характер заявление, в котором указывается минимальный возраст, при котором оно допускает добровольный призыв в его национальные вооруженные силы, и излагаются гарантии, принятые государством для обеспечения того, чтобы такой призыв не носил насильственного или принудительного характера.

3. Государства-участники, допускающие добровольный призыв в их национальные вооруженные силы лиц, не достигших 18-летнего возраста, предоставляют гарантии, как минимум обеспечивающие, чтобы:

- а) такой призыв носил в действительности добровольный характер;
- б) такой призыв производился с осознанного согласия родителей или законных опекунов данного лица;
- в) такие лица были в полной мере информированы об обязанностях, связанных с несением такой военной службы;
- г) такие лица представляли достоверные свидетельства своего возраста до их принятия на национальную военную службу.

4. Каждое государство-участник в любой момент может усилить положения своего заявления путем направления соответствующего уведомления в адрес Генерального секретаря Организации Объединенных Наций, который информирует все государства-участники. Такое уведомление вступает в силу с даты его получения Генеральным секретарем.

5. Требование о повышении возраста, содержащееся в пункте 1 настоящей статьи, не распространяется на учебные заведения, находящиеся в ведении или под контролем вооруженных сил государств-участников, в соответствии со статьями 28 и 29 Конвенции о правах ребенка.

Статья 4

1. Вооруженные группы, отличные от вооруженных сил государства, ни при каких обстоятельствах не должны вербовать или использовать в военных действиях лиц, не достигших 18-летнего возраста.
2. Государства-участники принимают все возможные меры в целях предупреждения такой вербовки и использования, включая принятие правовых мер, необходимых для запрещения и криминализации такой практики.
3. Применение настоящей статьи согласно данному Протоколу не затрагивает юридического статуса ни одной из сторон вооруженного конфликта.

Статья 5

Ничто в настоящем Протоколе не может быть истолковано как исключющее положения, содержащиеся в законодательстве государства-участника или в международных договорах и международном гуманитарном праве, которые в большей степени способствуют осуществлению прав ребенка.

Статья 6

1. Каждое государство-участник в рамках своей юрисдикции принимает все необходимые правовые, административные и иные меры для обеспечения эффективного осуществления и применения положений настоящего Протокола.
2. Государства-участники обязуются обеспечить широкое распространение и пропаганду соответствующими средствами принципов и положений настоящего Протокола среди взрослых и детей.
3. Государства-участники принимают все возможные меры для обеспечения того, чтобы лица, находящиеся под их юрисдикцией, которые были завербованы или использовались в военных действиях вопреки настоящему Протоколу, были демобилизованы или иным образом освобождены от военной службы. При необходимости государства-участники оказывают этим лицам всю надлежащую помощь в целях восстановления их физического и психологического состояния, а также их социальной реинтеграции.

Статья 7

1. Государства-участники сотрудничают в деле осуществления настоящего Протокола, в том числе в деле предупреждения любой деятельности, противоречащей Протоколу, и в деле реабилитации и социальной реинтеграции лиц, ставших жертвами действий, противоречащих настоящему Протоколу, в том числе посредством технического сотрудничества и финансовой помощи. Такие помощь и сотрудничество будут осуществляться в консультации с заинтересованными государствами-участниками и соответствующими международными организациями.

2. Государства-участники, которые в состоянии сделать это, оказывают такую помощь в рамках существующих многосторонних, двусторонних или иных программ, или, в частности, через посредство фонда добровольных взносов, учреждаемого в соответствии с правилами Генеральной Ассамблеи.

Статья 8

1. Каждое государство-участник в течение двух лет после вступления в силу данного Протокола для этого государства-участника представляет доклад Комитету по правам ребенка, содержащий всеобъемлющую информацию о мерах, принятых им в целях осуществления положений Протокола, включая меры, принятые с целью осуществления положений, касающихся участия и призыва.

2. После представления всеобъемлющего доклада каждое государство-участник включает в доклады, представляемые им Комитету по правам ребенка в соответствии со статьей 44 Конвенции, любую дополнительную информацию, касающуюся осуществления Протокола. Другие государства-участники Протокола представляют доклад каждые пять лет.

3. Комитет по правам ребенка может запросить у государств-участников дополнительную информацию, касающуюся осуществления настоящего Протокола.

Статья 9

1. Настоящий Протокол открыт для подписания любым государством, которое является участником Конвенции или которое подписало ее.

2. Настоящий Протокол подлежит ратификации и открыт для присоединения к нему любого государства. Ратификационные грамоты или документы о присоединении сдаются на хранение Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций.

3. Генеральный секретарь, действуя в качестве депозитария Конвенции и Протокола, уведомляет все государства-участники Конвенции и все государства, которые подписали Конвенцию, о сдаче на хранение каждого заявления в соответствии со статьей 13.

Статья 10

1. Настоящий Протокол вступает в силу через три месяца после сдачи на хранение десятой ратификационной грамоты или документа о присоединении.

2. Для каждого государства, которое ратифицирует настоящий Протокол или присоединится к нему после его вступления в силу, настоящий Протокол вступает в силу через один месяц после сдачи на хранение его ратификационной грамоты или документа о присоединении.

Статья 11

1. Любое государство-участник может денонсировать настоящий Протокол в любое время путем письменного уведомления Генерального секретаря Организации Объединенных Наций, который затем информирует об этом другие государства — участники Конвенции и все государства, подписавшие Конвенцию. Денонсация вступает в силу по истечении одного года после даты получения уведомления Генеральным секретарем. Однако, если на день истечения этого года в денонсирующем государстве-участнике имеет место вооруженный конфликт, денонсация не вступает в силу до окончания этого вооруженного конфликта.

2. Такая денонсация не освобождает государство-участник от его обязательств, предусмотренных в настоящем Протоколе, в отношении любого действия, которое произошло до даты вступления денонсации в силу. Равным образом такая денонсация ни в коей мере не препятствует дальнейшему рассмотрению любого вопроса, который уже поступил на рассмотрение Комитета до даты вступления денонсации в силу.

Статья 12

1. Любое государство-участник может предложить поправку и представить ее Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций. Генеральный секретарь затем препровождает предложенную поправку государствам-участникам с просьбой указать, высказываются ли они за созыв конференции государств-участников с целью рассмотрения этих предложений и проведения по ним голосования. Если в течение четырех месяцев, начиная с даты такого сообщения, по крайней мере одна треть государств-участников выскажется за такую конференцию, Генеральный секретарь созывает эту конференцию под эгидой Организации Объединенных Наций. Любая поправка, принятая большинством государств-участников, присутствующих и участвующих в голосовании на этой конференции, представляется Генеральной Ассамблее на утверждение.

2. Поправка, принятая в соответствии с пунктом 1 настоящей статьи, вступает в силу по утверждению ее Генеральной Ассамблеей Организации Объединенных Наций и принятии ее большинством в две трети государств-участников.

3. Когда поправка вступает в силу, она становится обязательной для тех государств-участников, которые ее приняли, а для других государств-участников остаются обязательными положения настоящего Протокола и любые предшествующие поправки, которые ими приняты.

Статья 13

1. Настоящий Протокол, английский, арабский, испанский, китайский, русский и французский тексты которого являются равно аутентичными, хранится в архивах Организации Объединенных Наций.

2. Генеральный секретарь Организации Объединенных Наций направляет заверенные копии настоящего Протокола всем государствам — участникам Конвенции и всем государствам, подписавшим Конвенцию.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

**PROTOCOLO FACULTATIVO DE LA CONVENCIÓN SOBRE LOS
DERECHOS DEL NIÑO RELATIVO A LA PARTICIPACIÓN DE
NIÑOS EN LOS CONFLICTOS ARMADOS**

Los Estados Partes en el presente Protocolo,

Alentados por el apoyo abrumador que ha merecido la Convención sobre los Derechos del Niño, lo que demuestra que existe una voluntad general de luchar por la promoción y la protección de los derechos del niño,

Reafirmando que los derechos del niño requieren una protección especial y que, para ello, es necesario seguir mejorando la situación de los niños sin distinción y procurar que éstos se desarrollen y sean educados en condiciones de paz y seguridad,

Preocupados por los efectos perniciosos y generales que tienen para los niños los conflictos armados, y por sus consecuencias a largo plazo para la paz, la seguridad y el desarrollo duraderos,

Condenando el hecho de que en las situaciones de conflicto armado los niños se conviertan en un blanco, así como los ataques directos contra bienes protegidos por el derecho internacional, incluidos los lugares donde suele haber una considerable presencia infantil, como escuelas y hospitales,

Tomando nota de la adopción del Estatuto de la Corte Penal Internacional, en particular la inclusión entre los crímenes de guerra en conflictos armados, tanto internacionales como no internacionales, del reclutamiento o alistamiento de niños menores de 15 años o su utilización para participar activamente en las hostilidades,

Considerando que para seguir promoviendo la realización de los derechos reconocidos en la Convención sobre los Derechos del Niño es necesario aumentar la protección de los niños con miras a evitar que participen en conflictos armados,

Observando que el artículo 1 de la Convención sobre los Derechos del Niño precisa que, para los efectos de esa Convención, se entiende por niño todo ser humano menor de 18 años de edad, salvo que, en virtud de la ley aplicable, haya alcanzado antes la mayoría de edad,

Convencidos de que un protocolo facultativo de la Convención por el que se eleve la edad mínima para el reclutamiento de personas en las fuerzas armadas y su participación directa en las hostilidades contribuirá eficazmente a la aplicación del principio de que el interés superior del niño debe ser una consideración primordial en todas las decisiones que le conciernan,

Tomando nota de que en diciembre de 1995 la XXVI Conferencia Internacional de la Cruz Roja y de la Media Luna Roja recomendó a las partes en conflicto que tomaran todas las medidas viables para que los niños menores de 18 años no participaran en hostilidades,

Tomando nota con satisfacción de la aprobación unánime, en junio de 1999, del Convenio de la Organización Internacional del Trabajo No. 182 sobre la prohibición de las peores formas de trabajo infantil y la acción inmediata para su eliminación, en el que se prohíbe, entre otros, el reclutamiento forzoso u obligatorio de niños para utilizarlos en conflictos armados,

Condenando con suma preocupación el reclutamiento, adiestramiento y utilización dentro y fuera de las fronteras nacionales de niños en hostilidades por parte de grupos armados distintos de las fuerzas de un Estado, y reconociendo la responsabilidad de quienes reclutan, adiestran y utilizan niños de este modo,

Recordando que todas las partes en un conflicto armado tienen la obligación de observar las disposiciones del derecho internacional humanitario,

Subrayando que el presente Protocolo se entenderá sin perjuicio de los objetivos y principios que contiene la Carta de las Naciones Unidas, incluido su Artículo 51 y las normas pertinentes del derecho humanitario,

Teniendo presente que, para lograr la plena protección de los niños, en particular durante los conflictos armados y la ocupación extranjera, es indispensable que se den condiciones de paz y seguridad basadas en el pleno respeto de los propósitos y principios de la Carta de las Naciones Unidas y se observen los instrumentos vigentes en materia de derechos humanos,

Reconociendo las necesidades especiales de los niños que están especialmente expuestos al reclutamiento o utilización en hostilidades, contra lo dispuesto en el presente Protocolo, en razón de su situación económica o social o de su sexo,

Conscientes de la necesidad de tener en cuenta las causas económicas, sociales y políticas que motivan la participación de niños en conflictos armados,

Convencidos de la necesidad de fortalecer la cooperación internacional en la aplicación del presente Protocolo, así como de la rehabilitación física y psicosocial y la reintegración social de los niños que son víctimas de conflictos armados,

Alentando la participación de las comunidades y, en particular, de los niños y de las víctimas infantiles en la difusión de programas de información y de educación sobre la aplicación del Protocolo,

Han convenido en lo siguiente:

Artículo 1

Los Estados Partes adoptarán todas las medidas posibles para que ningún miembro de sus fuerzas armadas menor de 18 años participe directamente en hostilidades.

Artículo 2

Los Estados Partes velarán por que no se reclute obligatoriamente en sus fuerzas armadas a ningún menor de 18 años.

Artículo 3

1. Los Estados Partes elevarán la edad mínima para el reclutamiento voluntario de personas en sus fuerzas armadas nacionales por encima de la fijada en el párrafo 3 del artículo 38 de la Convención sobre los Derechos del Niño, teniendo en cuenta los principios formulados en dicho artículo, y reconociendo que en virtud de esa Convención los menores de 18 años tienen derecho a una protección especial.

2. Cada Estado Parte depositará, al ratificar el presente Protocolo o adherirse a él, una declaración vinculante en la que se establezca la edad mínima en que permitirá el reclutamiento voluntario en sus fuerzas armadas nacionales y se ofrezca una descripción de las salvaguardias que haya adoptado para asegurarse de que no se realiza ese reclutamiento por la fuerza o por coacción.

3. Los Estados Partes que permitan el reclutamiento voluntario en sus fuerzas armadas nacionales de menores de 18 años establecerán medidas de salvaguardia que garanticen, como mínimo, que:

- a) Ese reclutamiento es auténticamente voluntario;
- b) Ese reclutamiento se realiza con el consentimiento informado de los padres o de las personas que tengan su custodia legal;
- c) Esos menores están plenamente informados de los deberes que supone ese servicio militar;
- d) Presentan pruebas fiables de su edad antes de ser aceptados en el servicio militar nacional.

4. Cada Estado Parte podrá ampliar su declaración en cualquier momento mediante notificación a tal efecto dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas, el cual informará a todos los Estados Partes. La notificación surtirá efecto desde la fecha en que sea recibida por el Secretario General.

5. La obligación de elevar la edad según se establece en el párrafo 1 del presente artículo no es aplicable a las escuelas gestionadas o situadas bajo el control de las fuerzas armadas de los Estados Partes, de conformidad con los artículos 28 y 29 de la Convención sobre los Derechos del Niño.

Artículo 4

1. Los grupos armados distintos de las fuerzas armadas de un Estado no deben en ninguna circunstancia reclutar o utilizar en hostilidades a menores de 18 años.

2. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas posibles para impedir ese reclutamiento y utilización, con inclusión de la adopción de las medidas legales necesarias para prohibir y castigar esas prácticas.

3. La aplicación del presente artículo no afectará la situación jurídica de ninguna de las partes en un conflicto armado.

Artículo 5

Ninguna disposición del presente Protocolo se interpretará de manera que impida la aplicación de los preceptos del ordenamiento de un Estado Parte o de instrumentos internacionales o del derecho humanitario internacional cuando esos preceptos sean más propicios a la realización de los derechos del niño.

Artículo 6

1. Cada Estado Parte adoptará todas las medidas legales, administrativas y de otra índole necesarias para garantizar la aplicación efectiva y la vigilancia del cumplimiento efectivo de las disposiciones del presente Protocolo dentro de su jurisdicción.

2. Los Estados Partes se comprometen a difundir y promover por los medios adecuados, entre adultos y niños por igual, los principios y disposiciones del presente Protocolo.

3. Los Estados Partes adoptarán todas las medidas posibles para que las personas que estén bajo su jurisdicción y hayan sido reclutadas o utilizadas en hostilidades en contradicción con el

presente Protocolo sean desmovilizadas o separadas del servicio de otro modo. De ser necesario, los Estados Partes prestarán a esas personas toda la asistencia conveniente para su recuperación física y psicológica y su reintegración social.

Artículo 7

1. Los Estados Partes cooperarán en la aplicación del presente Protocolo, en particular en la prevención de cualquier actividad contraria al mismo y la rehabilitación y reintegración social de las personas que sean víctimas de actos contrarios al presente Protocolo, entre otras cosas mediante la cooperación técnica y la asistencia financiera. Esa asistencia y esa cooperación se llevarán a cabo en consulta con los Estados Partes afectados y las organizaciones internacionales pertinentes.

2. Los Estados Partes que estén en condiciones de hacerlo prestarán esa asistencia mediante los programas multilaterales, bilaterales o de otro tipo existentes o, entre otras cosas, mediante un fondo voluntario establecido de conformidad con las normas de la Asamblea General.

Artículo 8

1. A más tardar dos años después de la entrada en vigor del Protocolo respecto de un Estado Parte, éste presentará al Comité de los Derechos del Niño un informe que contenga una exposición general de las medidas que haya adoptado para dar cumplimiento a las disposiciones del Protocolo, incluidas las medidas adoptadas con objeto de aplicar las disposiciones relativas a la participación y el reclutamiento.

2. Después de la presentación del informe general, cada Estado Parte incluirá en los informes que presente al Comité de los Derechos del Niño de conformidad con el artículo 44 de la Convención la información adicional de que disponga sobre la aplicación del Protocolo. Otros Estados Partes en el Protocolo presentarán un informe cada cinco años.

3. El Comité de los Derechos del Niño podrá pedir a los Estados Partes más información sobre la aplicación del presente Protocolo.

Artículo 9

1. El presente Protocolo estará abierto a la firma de todo Estado que sea Parte en la Convención o la haya firmado.

2. El presente Protocolo está sujeto a la ratificación y abierto a la adhesión de todos los Estados. Los instrumentos de ratificación o de adhesión se depositarán en poder del Secretario General de las Naciones Unidas.

3. El Secretario General, en calidad de depositario de la Convención y del Protocolo, informará a todos los Estados Partes en la Convención y a todos los Estados que hayan firmado la Convención del depósito de cada uno de los instrumentos de declaración en virtud del artículo 13.

Artículo 10

1. El presente Protocolo entrará en vigor tres meses después de la fecha en que haya sido depositado el décimo instrumento de ratificación o de adhesión.

2. Respecto de los Estados que hayan ratificado el presente Protocolo o se hayan adherido a él después de su entrada en vigor, el Protocolo entrará en vigor un mes después de la fecha en que se haya depositado el correspondiente instrumento de ratificación o de adhesión.

Artículo 11

1. Todo Estado Parte podrá denunciar el presente Protocolo en cualquier momento notificándolo por escrito al Secretario General de las Naciones Unidas, quien informará de ello a los demás Estados Partes en la Convención y a todos los Estados que hayan firmado la Convención. La denuncia surtirá efecto un año después de la fecha en que la notificación haya sido recibida por el Secretario General de las Naciones Unidas. No obstante, si a la expiración de ese plazo el Estado Parte denunciante interviene en un conflicto armado, la denuncia no surtirá efecto hasta la terminación del conflicto armado.

2. Esa denuncia no eximirá al Estado Parte de las obligaciones que le incumban en virtud del presente Protocolo respecto de todo acto que se haya producido antes de la fecha en que aquélla surta efecto. La denuncia tampoco obstará en modo alguno para que el Comité prosiga el examen de cualquier asunto iniciado antes de esa fecha.

Artículo 12

1. Todo Estado Parte podrá proponer una enmienda y depositarla en poder del Secretario General de las Naciones Unidas. El Secretario General comunicará la enmienda propuesta a los Estados Partes, pidiéndoles que le notifiquen si desean que se convoque una conferencia de Estados Partes con el fin de examinar la propuesta y someterla a votación. Si dentro de los cuatro meses siguientes a la fecha de esa notificación un tercio, al menos, de los Estados Partes se declaran en favor de tal conferencia, el Secretario General la convocará con el auspicio de las Naciones Unidas. Toda enmienda adoptada por la mayoría de los Estados Partes presentes y votantes en la conferencia será sometida por el Secretario General a la Asamblea General para su aprobación.

2. Toda enmienda adoptada de conformidad con el párrafo 1 del presente artículo entrará en vigor cuando haya sido aprobada por la Asamblea General de las Naciones Unidas y aceptada por una mayoría de dos tercios de los Estados Partes.

3. Las enmiendas, cuando entren en vigor, serán obligatorias para los Estados Partes que las hayan aceptado; los demás Estados Partes seguirán obligados por las disposiciones de la presente Convención y por las enmiendas anteriores que hayan aceptado.

Artículo 13

1. El presente Protocolo, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, será depositado en los archivos de las Naciones Unidas.

2. El Secretario General de las Naciones Unidas transmitirá copias certificadas del presente Protocolo a todos los Estados Partes en la Convención y a todos los Estados que hayan firmado la Convención.

DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION/DÉCLARATIONS FAITES
LORS DE LA RATIFICATION

ANDORRA/ANDORRE

[CATALAN TEXT — TEXTE CATALAN]

En relació amb l'article 3, apartat 2, del Protocol, el Principat d'Andorra declara que no disposa actualment de forces armades. Els únics cossos especialitzats presents al Principat són el de la Policia i el de la Duana, els quals demanen per ingressar-hi una edat no inferior a la prevista en l'article 2 del Protocol opcional. A més, el Principat d'Andorra vol reiterar en aquesta declaració la seva disconformitat amb el contingut de l'article 2, en el sentit que es permeti el reclutament voluntari de menors de 18 anys.

[TRANSLATION — TRADUCTION]

With regard to article 3, paragraph 2, of the Protocol, the Principality of Andorra declares that it currently has no armed forces. The only specialized forces in the Principality are those of the Police and Customs, for which the minimum recruitment age is that specified in article 2 of the Optional Protocol. Moreover, the Principality wishes to reiterate in this declaration its disagreement with the content of article 2, in that that article permits the voluntary recruitment of children under the age of 18 years.

[TRANSLATION — TRADUCTION¹]

En ce qui concerne l'article 3, paragraphe 2, du Protocole, la Principauté d'Andorre déclare qu'elle ne dispose pas, actuellement, de forces armées. Les seuls corps spécialisés présents en Principauté sont celui de la Police et celui des Douanes. Pour y être admis, l'âge exigé ne doit pas être inférieur à celui que dispose l'article 2 du Protocole facultatif. La Principauté d'Andorre veut, en outre, réitérer dans cette déclaration son désaccord sur le contenu de l'article 2, dans le sens où il permet le recrutement volontaire de jeunes de moins de 18 ans.

1. Translation provided by the Government of Andorra — Traduction fournie par le Gouvernement andorran.

AUSTRIA/AUTRICHE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

Under Austrian law the minimum age for the voluntary recruitment of Austrian citizens into the Austrian army (Bundesheer) is 17 years.

According to paragraph 15, in conjunction with paragraph 65 (c) of the Austrian National Defence Act 1990 (Wehrgesetz 1990), the explicit consent of parents or other legal guardians is required for the voluntary recruitment of a person between 17 and 18 years.

The provisions of the Austrian National Defence Act 1990, together with the subjective legal remedies guaranteed by the Austrian Federal Constitution, ensure that legal protection in the context of such a decision is afforded to volunteers under the age of 18. A further guarantee derives from the strict application of the principles of rule of law, good governance and effective legal protection",

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Aux termes de la législation autrichienne, l'âge minimum de l'engagement volontaire de citoyens autrichiens dans les forces armées nationales (Bundesheer) est de 17 ans.

Conformément à l'article 15, en conjonction avec l'article 65 c) de la loi autrichienne de 1990 sur la défense nationale (Wehrgesetz 1990), l'engagement volontaire d'une personne âgée de 17 à 18 ans ne peut avoir lieu qu'avec le consentement formel des parents ou d'autres tuteurs légaux.

Les dispositions de la loi autrichienne de 1990 sur la défense nationale, de même que les voies de recours garanties par la Constitution fédérale autrichienne, assurent une protection juridique aux volontaires âgés de moins de 18 ans dans le contexte d'une telle décision. Une autre garantie résulte de la stricte application des principes de la légalité, de la bonne gouvernance et d'une protection juridique efficace. »

BANGLADESH/BANGLADESH

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

....in accordance with Article 3 (2) of the said Optional Protocol, the Government of the People's Republic of Bangladesh declares that the minimum age at which it permits voluntary recruitment into its national Armed Forces is sixteen years for non-commissioned soldiers and seventeen years for commissioned officers, with informed consent of parents or legal guardian, without any exception.

The Government of the People's Republic of Bangladesh further provides hereunder a description of the safeguards it has adopted to ensure that such recruitment is not forced or coerced:

The process of recruitment in the national Armed Forces is initiated through advertisement in the national press and the media for officers and other ranks without exception.

The first induction of new recruits is conducted invariably in a public place such as a national park, school ground or a similar place. Public participation is welcomed in such programmes.

Before a recruit presents himself he has to submit a written declaration from his parents or legal guardians consenting to his recruitment. If the parent or legal guardian is illiterate the declaration is verified and counter signed by the Chairman of the Union Parishad.

The recruit is required to present birth certificate, matriculation certificate and full school records.

All recruits whether officers or other ranks have to undergo rigorous medical examination including checks for puberty. A recruit found to be pre-pubescent is automatically rejected.

Officers and other ranks without exception are required to undergo two years of compulsory training. This ensures that they are not assigned to combat units before the age of 18. All officers and other ranks are carefully screened before being assigned to combat units. These tests include tests of psychological maturity including an understanding of the elements of international law of armed conflict inculcated at all levels.

The Government of the People's Republic of Bangladesh declares that stringent checks in accordance with the obligations assumed under the Optional Protocol will continue to be applied without exception".

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Considérant que, conformément à l'article 3, paragraphe 2, dudit Protocole facultatif, le Gouvernement de la République populaire du Bangladesh déclare que l'âge minimum auquel il autorise le recrutement d'engagés volontaires dans les forces armées nationales est de 16 ans pour les sous-officiers et les hommes de troupe et de 17 ans pour les officiers, moyennant le consentement éclairé des parents ou du représentant légal, sans aucune exception.

Le Gouvernement de la République populaire du Bangladesh indique en outre ci-dessous les garanties qu'il a adoptées afin de faire en sorte que ce recrutement ne soit en aucun cas effectué par la force ou sous la contrainte :

La procédure de recrutement dans les forces armées nationales est engagée par une annonce dans la presse et les médias nationaux pour les officiers comme pour les autres catégories de soldats sans exception.

L'incorporation des nouvelles recrues a lieu invariablement dans un espace public, terrain scolaire ou autre lieu analogue. Elle est ouverte au public.

Avant de se présenter, une recrue doit produire une attestation écrite de ses parents ou de ses représentants légaux déclarant qu'ils consentent à son recrutement. Si le parent ou le représentant légal est analphabète, la déclaration est vérifiée et contresignée par le président du parishad de l'union (conseil local).

La recrue est tenue de présenter un acte de naissance, un certificat de scolarité et un dossier scolaire complet.

Toutes les recrues, officiers ou autres, doivent subir un examen médical rigoureux, y compris des contrôles de la puberté. Toute recrue dont il a été constaté qu'elle est prépubaire est automatiquement éliminée.

Toutes les recrues sans exception, quel que soit leur rang, sont tenues de suivre deux années d'instruction obligatoire, ce qui garantit qu'elles ne seront pas affectées à des unités combattantes avant l'âge de 18 ans. Tous les officiers, sous-officiers et hommes de troupe sont soigneusement sélectionnés avant d'être affectés à des unités combattantes. Ils sont soumis notamment à des tests de maturité psychologique, y compris de compréhension des notions de droit international des conflits armés inculqués à tous les niveaux.

Le Gouvernement de la République populaire du Bangladesh déclare que des contrôles sévères, conformes aux obligations qu'il a assumées en vertu du Protocole facultatif, continueront d'être appliqués systématiquement sans exception.

CANADA/CANADA

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"Pursuant to article 3, paragraph 2, of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on Involvement of Children in Armed Conflicts, Canada hereby declares:

The Canadian Armed Forces permit voluntary recruitment at the minimum age of 16 years.

The Canadian Armed Forces have adopted the following safeguards to ensure that recruitment of personnel under the age of 18 years is not forced or coerced:

All recruitment of personnel in the Canadian Forces is voluntary. Canada does not practice conscription or any form of forced or obligatory service. In this regard, recruitment campaigns of the Canadian Forces are informational in nature. If an individual wishes to enter the Canadian Forces, he or she fills in an application. If the Canadian Forces offer a particular position to the candidate, the latter is not obliged to accept the position;

recruitment of personnel under the age of 18 is done with the informed and written consent of the person's parents or legal guardians. Article 20, paragraph 3, of the National Defence Act states that 'a person under the age of eighteen years shall not be enrolled without the consent of one of the parents or the guardian of that person',

(c) personnel under the age of 18 are fully informed of the duties involved in military service.

The Canadian Forces provide, among other things, a series of informational brochures and films on the duties involved in military service to those who wish to enter the Canadian Forces; and

personnel under the age of 18 must provide reliable proof of age prior to acceptance into national military service. An applicant must provide a legally recognized document, that is an original or a certified copy of their birth certificate or baptismal certificate, to prove his or her age."

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

"Conformément au paragraphe 2 de l'article 3 du Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, le Canada déclare ce qui suit :

Les Forces armées canadiennes permettent l'engagement volontaire à partir de l'âge minimum de 16 ans.

Les Forces armées canadiennes ont adopté les garanties suivantes afin de veiller à ce que l'engagement de personnes de moins de 18 ans ne soit pas contracté de force ou sous la contrainte :

L'engagement dans les Forces canadiennes est toujours volontaire. Le Canada ne pratique ni la conscription ni d'autres formes d'engagement forcé ou obligatoire. À cet égard, les campagnes d'enrôlement des Forces canadiennes sont des campagnes d'information. Tout individu désireux de se joindre aux Forces canadiennes remplit une demande à cet effet. Si les Forces canadiennes offrent un poste particulier à un candidat, ce dernier n'est pas tenu de l'accepter.

L'enrôlement de personnes de moins de 18 ans se fait avec le consentement éclairé et écrit des parents ou des tuteurs. Le paragraphe 3 de l'article 20 de la Loi sur la défense nationale stipule que '[l]'enrôlement dans les Forces canadiennes des personnes âgées de moins de dix-huit ans est subordonné au consentement de leur père, mère ou tuteur'.

(c) Les personnes de moins de 18 ans sont pleinement informées des devoirs associés au service au sein des Forces armées. De nombreux films et feuillets d'information, portant sur les devoirs associés au service au sein des Forces armées, sont mis à la disposition des personnes désireuses de se joindre aux Forces canadiennes.

Les personnes de moins de 18 ans sont tenues de fournir des preuves dignes de foi de leur âge avant d'être acceptées dans les Forces armées. Tout candidat doit fournir un document juridiquement reconnu, soit un original ou une copie certifiée de son acte de naissance ou de son certificat de baptême, afin de prouver son âge."

CZECH REPUBLIC/RÉPUBLIQUE TCHÈQUE

[CZECH TEXT — TEXTE TCHÈQUE]

Přijímajíce tento Protokol prohlašujeme v souladu s článkem 3 odst. 2 Protokolu, že minimální věk, při kterém je povolen dobrovolný vstup do národních ozbrojených sil, je 18 let. Tuto věkovou hranici stanoví zákon.

[TRANSLATION — TRADUCTION¹]

"Adopting this Protocol we declare in accordance with article 3 paragraph 2 of the Protocol that the minimum age at which voluntary recruitment into its national armed forces is permitted is 18 years. This age limit is prescribed by law."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

En adoptant le présent Protocole, nous déclarons conformément aux dispositions du paragraphe 2 de son article 3, que c'est à partir de l'âge de 18 ans au minimum que l'engagement volontaire dans ses forces armées nationales est autorisé. Cet âge minimum est prescrit par la loi.

1. Translation provided by the Government of the Czech Republic— Traduction fournie par le Gouvernement tchèque.

DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO/RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU
CONGO

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

"Aux fins du paragraphe 2 de l'article 3 du Protocole, la République démocratique du Congo s'engage à mettre en application le principe de l'interdiction d'enrôlement d'enfants dans les forces combattantes tel qu'il découle du décret-loi No 066 du 9 juin 2000 portant démobilisation et réinsertion des groupes vulnérables présents au sein de forces armées combattantes, et à prendre toutes les mesures possibles pour veiller à ce que les personnes n'ayant pas encore atteint l'âge de 18 ans ne fassent pas l'objet d'un enrôlement quelconque dans les forces armées congolaises ou dans tout autre groupe armé public ou privé, sur l'ensemble du territoire de la République démocratique du Congo."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Pursuant to article 3, paragraph 2, of the Protocol, the Democratic Republic of the Congo undertakes to implement the principle of prohibiting the recruitment of children into the armed forces, in accordance with Decree-Law No. 066 of 9 June 2000 on the demobilization and rehabilitation of vulnerable groups on active service in the armed forces, and to take all feasible measures to ensure that persons who have not yet attained the age of 18 years are not recruited in any way into the Congolese armed forces or into any other public or private armed group throughout the territory of the Democratic Republic of the Congo.

HOLY SEE/SAINTE SIÈGE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"The Holy See, with regard to article 3, paragraph 2, of the Protocol, declares that, for what concerns the Vatican City State, the Regulations of the Pontifical Swiss Guard, approved in 1976, establish that the recruitment of its members is only voluntary and that the minimum age is set forth at 19 years."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Aux fins du paragraphe 2 de l'article 3 du Protocole et pour ce qui touche le territoire de la Cité du Vatican, le Saint-Siège déclare que le règlement de la Garde pontificale suisse, approuvé en 1976, établit que le recrutement de ses membres est entièrement volontaire et que l'âge légal minimal, pour ce recrutement, est fixé à 19 ans.

ICELAND/ISLANDE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"With regard to Article 3, paragraph 2, of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the Involvement of Children in Armed Conflict, the Republic of Iceland declare that it has no national armed forces, and hence, a minimum age for recruitment is not applicable in the case of the Republic of Iceland."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

En ce qui concerne le paragraphe 2 de l'article 3 du Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, la République d'Islande déclare qu'elle n'a pas de forces armées nationales; en conséquence, les dispositions relatives à l'âge minimum d'engagement sont sans objet dans le cas de la République d'Islande.

KENYA/KENYA

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"The Government of the Republic of Kenya declares that the minimum age for the recruitment of persons into the armed forces is by law set at eighteen years. Recruitment is entirely and genuinely voluntary and is carried out with the full informed consent of the persons being recruited. There is no conscription in Kenya.

The Government of the Republic of Kenya reserves the right at any time by means of a notification addressed to the Secretary-General of the United Nations, to add, amend or strengthen the present declaration. Such notifications shall take effect from the date of their receipt by the Secretary General of the United Nations."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Le Gouvernement de la République du Kenya déclare que la loi fixe à 18 ans l'âge minimum pour l'engagement dans les forces armées. L'engagement est entièrement et absolument volontaire et ne peut se faire qu'en pleine connaissance de cause. La conscription n'existe pas au Kenya.

Le Gouvernement de la République du Kenya se réserve le droit de développer, de modifier ou de renforcer à tout moment la présente déclaration par notification adressée au Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies. Cette notification entrera en vigueur dès réception.

MONACO/MONACO

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

"La Principauté de Monaco déclare, conformément à l'article 3, paragraphe 2 du Protocole facultatif à la Convention relative aux droits de l'enfant, concernant l'implication d'enfants dans les conflits armés, qu'elle est liée par le traité franco-monégasque du 17 juillet 1918 et qu'à ce titre la République française assure à la Principauté de Monaco la défense de l'intégrité de son territoire.

Les seuls corps ayant un statut militaire en Principauté sont celui des Carabiniers du Prince et celui des Sapeurs Pompiers. Conformément aux dispositions de l'Ordonnance Souveraine no 8017 du 1er juin 1984 portant statut des militaires de la force publique, les Carabiniers et les Sapeurs Pompiers doivent être âgés de 21 ans au moins."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Principality of Monaco declares, in accordance with article 3, paragraph 2, of the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict, that it is bound by the Franco-Monaguesque Treaty of 17 July 1918 and that the French Republic thereby ensures the defence of the territorial integrity of the Principality of Monaco.

The only bodies having military status in the Principality are the Prince's Guard and the Fire Brigade. In accordance with the provisions of Sovereign Ordinance No. 8017 of 1 June 1984 relating to the Police Code, members of the Guard and the Fire Brigade must be at least 21 years of age.

NEW ZEALAND/NOUVELLE ZÉLANDE

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"The Government of New Zealand declares that the minimum age at which New Zealand will permit voluntary recruitment into its national armed forces shall be 17 years. The Government of New Zealand further declares that the safeguards which it has adopted to ensure that such recruitment is not forced or coerced include the following:

- (a) Defence Force recruitment procedures requiring that persons responsible for recruitment ensure that such recruitment is genuinely voluntary;
- (b) legislative requirements that the consent of parent or guardian is obtained for enlistment where such consent is necessary under NZ law. The parent or guardian must also acknowledge that the person enlisting will be liable for active service after reaching the age of 18 years;
- (c) a detailed and informative enlistment process, which ensures that all persons are fully informed of the duties involved in military service prior to taking an oath of allegiance; and
- (d) a recruiting procedure, which requires enlistees to produce their birth certificate as reliable proof of age."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Le Gouvernement néo-zélandais déclare que l'âge minimal de l'engagement volontaire dans les forces armées néo-zélandaises est de 17 ans. Le Gouvernement néo-zélandais déclare en outre que les garanties qu'il a prévues pour veiller à ce que cet engagement ne soit pas contracté de force ou sous la contrainte sont notamment les suivantes :

- a) Des procédures d'engagement dans la Force de défense obligeant le personnel responsable des engagements de s'assurer que l'engagement est effectivement volontaire;
- b) Des mesures législatives, à savoir que le consentement du parent ou gardien doit être obtenu pour l'engagement lorsque ce consentement est requis par la législation néo-zélandaise. Le parent ou gardien doit aussi déclarer savoir que la personne s'engageant pourra être affectée au service actif une fois qu'elle aura atteint l'âge de 18 ans;
- c) Une procédure d'engagement détaillée et transparente, propre à assurer que toutes les personnes sont pleinement informées des obligations associées au service militaire avant de prêter le serment d'allégeance; et
- d) Une procédure d'engagement qui exige des engagés volontaires qu'ils produisent un certificat de naissance pour apporter la preuve de leur âge.

PANAMA/PANAMA

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

La República de Panamá al ratificar el Protocolo declara que no posee Fuerzas Armadas. La República de Panamá posee una fuerza pública, de naturaleza civil, constituida por la Policía Nacional y el Servicio Aéreo Nacional, el Servicio Marítimo Nacional y el Servicio de Protección Institucional, cuyo ordenamiento jurídico, entre los requisitos exigidos para el ingreso de personal a dichas instituciones, establece que la persona debe tener mayoría de edad, es decir 18 años.

[TRANSLATION — TRADUCTION]

The Republic of Panama, in ratifying the Protocol, declares that it has no armed forces. The Republic of Panama has a civilian security force consisting of the National Police, the National Air Service, the National Maritime Service and the Institutional Protection Service. Their legal charters define the requirements for recruitment of personnel by such institutions and stipulate that recruits must have reached the age of majority, i.e. 18 years.

[TRANSLATION — TRADUCTION]

La République du Panama déclare, au moment de ratifier le Protocole, qu'elle n'a pas de forces armées. Elle est dotée d'une force publique civile, qui comprend la Police nationale, le Service aérien national, le Service maritime national et le Service de la protection des institutions. Le statut juridique de cette force publique civile dispose qu'entre autres conditions requises pour être admis dans une des composantes susvisées, il faut être majeur, c'est-à-dire être âgé de 18 ans.

SRI LANKA/SRI LANKA

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"The Democratic Socialist Republic of Sri Lanka,declares in accordance with Article 3(2) of the said Protocol that under the laws of Sri Lanka;

- (a) there is no compulsory, forced or coerced recruitment into the national armed forces;
- (b) recruitment is solely on a voluntary basis;
- (c) the minimum age for voluntary recruitment into national armed forces is 18 years."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

La République socialiste démocratique de Sri Lankadéclare, conformément à l'article 3, paragraphe 2) du Protocole, qu'aux termes des lois de Sri Lanka :

- a) Il n'y a pas d'engagement obligatoire, forcé ou contraint, dans les forces armées nationales;
- b) L'engagement est strictement volontaire;
- c) L'âge minimal requis pour s'engager volontairement dans les forces armées nationales est de 18 ans.

VIET NAM/VIET NAM

[TRANSLATION — TRADUCTION]

"To defend the Homeland is the sacred duty and right of all citizens. Citizens have the obligation to fulfil military service and participate in building the all-people national defense.

Under the law of the Socialist Republic of Vietnam, only male citizens at the age of 18 and over shall be recruited in the military service. Those who are under the age of 18 shall not be directly involved in military battles unless there is an urgent need for safeguarding national independence, sovereignty, unity and territorial integrity.

Male citizens up to the age of 17 who wish to make a long-term service in the army may be admitted to military schools. Voluntary recruitment to military schools shall be ensured by measures which, inter alia, include:

The Law on Military Duty and other regulations on the recruitment to military schools are widely disseminated through mass media;

Those who wish to study at a military school shall, on the voluntary basis, file their application, participate in and pass competitive examinations; they shall submit their birth certificates provided by the local authority, their education records, secondary education diploma; they shall also undergo health check in order to ensure that they are physically qualified to study and serve the military".

[TRANSLATION — TRADUCTION]

Défendre la patrie est le devoir sacré et le droit de tout citoyen. Les citoyens ont l'obligation de faire leur service militaire et de participer à la construction de la défense nationale populaire.

En vertu des lois de la République socialiste du Viet Nam, seuls les citoyens du sexe masculin âgés de 18 ans et plus sont enrôlés dans l'armée. Ceux qui ont moins de 18 ans ne participent pas directement aux combats sauf si une telle mesure s'impose pour défendre l'indépendance, la souveraineté, l'unité et l'intégrité territoriale du pays.

Les citoyens du sexe masculin âgés de 17 ans au plus qui souhaitent faire carrière dans l'armée peuvent être admis dans des écoles militaires. Le recrutement volontaire dans les écoles militaires se fait au moyen notamment des mesures suivantes :

La loi sur l'obligation militaire et les autres dispositions applicables au recrutement dans les écoles militaires sont largement diffusées dans les médias;

Ceux qui souhaitent s'inscrire dans une école militaire doivent, à titre volontaire, remplir une demande, passer avec succès des concours; fournir un certificat de naissance délivré par l'autorité locale compétente, leurs dossiers scolaires et leur diplôme de fin d'études secondaires; et passer un examen médical qui déterminera s'ils sont physiquement aptes à étudier dans une école militaire et à servir dans l'armée.

TERRITORIAL EXCLUSION

New Zealand (exclusion: Tokelau Islands)

Notification deposited with the Secretary-General of the United Nations: 12 November 2001

Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 12 February 2002

EXCLUSION TERRITORIALE

Nouvelle-Zélande (exclusion : Îles Tokélaou)

Dépôt de la notification auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 12 novembre 2001

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 février 2002

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

"... consistent with the constitutional status of Tokelau and taking into account the commitment of the Government of New Zealand to the development of self-government for Tokelau through an act of self-determination under the Charter of the United Nations, this acceptance shall not extend to Tokelau unless and until a Declaration to this effect is lodged by the Government of New Zealand with the Depositary on the basis of appropriate consultation with that territory."

[TRANSLATION — TRADUCTION]

... conformément au statut constitutionnel des Tokélaou et compte tenu de l'engagement du Gouvernement néo-zélandais à oeuvrer à l'avènement de l'autonomie des Tokélaou par un acte d'autodétermination conformément à la Charte des Nations Unies, la présente acceptation ne s'appliquera aux Tokélaou que lorsque le Gouvernement néo-zélandais aura déposé une déclaration à ce sujet auprès du dépositaire à la suite d'une consultation appropriée avec ce territoire.

RATIFICATION (WITH DECLARATION)

Bulgaria

Deposit of instrument with the Secretary-General of the United Nations: 12 February 2002

Date of effect: 12 March 2002

Registration with the Secretariat of the United Nations: ex officio, 12 February 2002

RATIFICATION (AVEC DÉCLARATION)

Bulgarie

Dépôt de l'instrument auprès du Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies : 12 février 2002

Date de prise d'effet : 12 mars 2002

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : d'office, 12 février 2002

declaration:

déclaration :

[BULGARIAN TEXT — TEXTE BULGARE]

“Република България декларира, че на задължителна наборна военна служба подлежат всички мъже - български граждани, навършили 18 години.

Доброволно на кадрова военна служба се приемат български граждани, положили клетва и отслужили наборна служба или след отслужване на две трети от законоустановения срок за наборна служба.

Обучението във военните училища на лицата, ненавършили пълнолетие, се извършва след сключване на договор за обучение, който се подписва от тях със съгласието на техните родители или попечители. При навършване на пълнолетие се сключва договор за кадрова военна служба с обучаващите се”.

[TRANSLATION — TRADUCTION¹]

The Republic of Bulgaria declares hereby that all men, Bulgarian citizens who have attained 18 years of age shall be subject to a compulsory military service.

Bulgarian citizens who have been sworn in and done their military service or have done two thirds of the mandatory term of their military service shall be admitted, voluntarily, to regular duty.

Persons who have not come of age shall be trained at military schools subject to the conclusion of a training agreement to be signed by them with the consent of their parents or guardians. Having come of age, the trainees shall sign a training agreement on a regular military duty.

[TRANSLATION — TRADUCTION]

« La République de Bulgarie déclare que tous les citoyens bulgares de sexe masculin ayant atteint l'âge de 18 ans sont assujettis au service militaire obligatoire.

Les citoyens bulgares assermentés qui ont accompli leur service militaire ou les deux tiers de la période de service militaire obligatoire sont admis, sur demande, au service ordinaire.

Les mineurs sont instruits dans des écoles militaires à la condition qu'ils signent un accord à cette fin avec le consentement de leurs ascendants ou tuteurs. À la majorité, les stagiaires signent un accord aux fins d'instruction en service militaire ordinaire. »

1. Translation supplied by the Government of Bulgaria -- Traduction fournie par le Gouvernement bulgare.

*DECLARATION UNDER ARTICLE 3 (2) OF
THE PROTOCOL*

Romania

*Notification effected with the
Secretary-General of the United
Nations: 26 February 2002*

*Registration with the Secretariat of the
United Nations: ex officio, 26
February 2002*

*DÉCLARATION EN VERTU DU PARAGRAPHE
2 DE L'ARTICLE 3 DU PROTOCOLE*

Roumanie

*Notification effectuée auprès du
Secrétaire général de l'Organisation
des Nations Unies : 26 février 2002*

*Enregistrement auprès du Secrétariat
des Nations Unies : d'office, 26
février 2002*

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

“According to the law, military service is compulsory for Romanian citizens, males, who reached the age of 20, except in case of war or upon request, during peacetime, when they may be recruited after the age of 18.”

[TRANSLATION — TRADUCTION]

« La loi stipule que le service militaire est obligatoire pour tous les citoyens roumains de sexe masculin ayant atteint l'âge de 20 ans, sauf en temps de guerre ou, lorsque les circonstances l'exigent, en temps de paix, auquel cas ils peuvent être conscrits à partir de 18 ans. »